

حقوق الإنسان في رؤى المجتمع المدني العالمي*

د. هبة رعووف عزت**

أثناء التخطيط للمؤتمر أردنا أن يكون هناك بعد عن تشابك قضايا حقوق الإنسان التي عادة ما يتم التعامل معها من منظور الجدل الحضاري والثقافي والفلسفي او من منظور القانون الدولي والتنظيم الدولي او من منظور السياسات الخارجية، وعادة ما يتم اهمال المنظور السيسولوجي والانثروبولوجي الذي يعبر عنه مفهوم المجتمع المدني العالمي، لأن مفهوم العولمة عندما بدأ كان يتم التعامل معه باعتباره المفهوم المظلة الأوسع ثم بدأ تفكيكه الي عدد من المسارات منها الحوكمة او الإدارة العالمية والأمن العالمي باعتبار ان له ادوات للدراسة والتحليل مختلفة بعض الشيء . من ناحية أخرى فإن بعد الحركات الاجتماعية وإطارها العولمي الأوسع ما يزال لا يحظى بنفس الاهتمام.

هناك مجموعة من المفاهيم تتقاطع مع مفهوم المجتمع المدني العالمي الذي يعبر عن مناشط وفعاليات وشبكات وتيارات مختلفة تحاول ان تضع على المنصة العالمية مجموعة من المطالب خارج وداخل إطار الدولة في ذات الوقت، وهذا هو ما يجعل المفهوم غامض بعض الشيء لأن تحرك المجتمع المدني يتم على أساس أنه تراكم أو تواصل المجتمعات المدنية الوطنية أي أنه الن اتج الكلي للمجتمع المدني في الأقطار المختلفة، بما يكون في النهاية ما يسمى بالمجتمع المدني العالمي . ومن جهة أخرى هناك آراء أخرى ترى أن المجتمع المدني العالمي هو أكبر من مجموع المجتمعات المدنية القومية وأنه ظاهرة مختلفة في طبيعتها أو في فلسفتها وأنها ليست م خض تفاعل أو تواصل المجتمعات المدنية القومية.

وهناك مجموعة من المفاهيم التي تتقاطع مع مفهوم المجتمع المدني العالمي مثل مفهوم العولمة، الديمقراطية، الديمقراطية العولمية، السلم والحرب، الدولة والسيادة والقانون . ربما يمكن القول أن مفهوم المجتمع المدني العالمي ودوره في الحفاظ على كيان الفرد منذ بداية عصر التنوير والنهضة، هو في الواقع مفهوم يمكن أن نجد له جذور في الفلسفة القديمة في جميع الثقافات . فهناك تصورات متنوعة عند جميع الحضارات عن أن العالم هو في النهاية عالم واحد فيما يسمى بالأفق الكوني وأن البشر لهم عالم واحد يجمعهم وأنه يمكن في النهاية توحيدهم، وفي العصر الراهن عندما يتم الحديث عن صعود ونمو كل ما هو خارج عن التنظيمات الدولية أو التنظيم الدولي، عادة ما تذهب الأذهان إلي اللجنة الدولية للصليب الأحمر باعتبارها بدأت في منتصف القرن التاسع عشر بمبادرة فردنجي ثم أصبحت بحكم الأقدمية والانجازات - خاصة فيما يتعلق بحفظ حق المدنيين أثناء النزاعات

* نص تفرغ العرض الشفوي.

** مدرس العلوم السياسية - كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة.

المسلحة والعاملين في مجال الإغاثة - ذات وضع قانوني على الرغم من أنها ليست منظمة قانونية وأصبح لها اتفاقات مع دول كثيرة وأصبح لها وضع دولي غير متنازع عليه بل أصبحت تتدخل في مناطق النزاعات التي لا تستطيع أن تدخل إليها منظمات كثيرة لها نفس الوظيفة .

إن صعود المجتمع الدولي كما نعرفه الآن حدث بشكل تدريجي بناء على عاملين أساسيين هما الاتصال والانتقال، بمعنى وسائل الاتصال التي خلقت وعياً لدى الناس في أمم مختلفة بقضايا مشتركة وهموم مشتركة مرتبطة بالأساس بالحرب والسلام ثم بعد ذلك بمصالح الناس عندما بدأ العالم يتحول إلى قرية صغيرة مع مرور الوقت . ثم العامل الثاني وهو القدرة على الانتقال وبالتالي القدرة على الفعل المشترك وليس الشعور بالتعاطف مع هموم شعوب أخرى أو السماع عن منازعات مسلحة يتم فيها انتهاك حقوق الإنسان وإنما القدرة على الفعل والانتقال . وربما النموذج الأكثر تطوراً الآن هو محاولات فك الحصار عن غزة من خلال سفن حركات السلام . فهذا المشهد جديد وغير مسبوق، ربما كان يتم قديماً من خلال أدوات التنظيم الدولي أو من خلال الإتحادات الدولية شبه الحكومية أو من خلال المؤسسات الدينية . أما ما يحدث اليوم فليس نسخاً لما قبل وإنما تكمله وإضافة وصولاً إلى الفعل الفردي والجماعي الذي يصل إلى حد المبادرات التي تجمع مجموعة من الأفراد لا تقف خلفهم منظمات ضخمة والتأثير على الساحة الدولية بالدفاع عن حقوق الإنسان في ظل انتهاكها وفي ظل عجز الدول أحياناً في ظل تقييد القانون الدولي أو الحدود السياسية للفعل والحركة .

وبالرغم من أن وظيفة العلم هو استشراف الظواهر الناشئة وتطوير أدوات منهاجية لبحثها إلا أنه كان يتم تجاهل مثل هذه الظواهر إلى أن أصبح من غير المنطقي تجاهلها الآن وبحيث داهمنا هذا النمو السريع للشبكات وللجماعات وللتنظمات الدولية غير الحكومية الأهلية التي تبنت منظومات حقوقية مختلفة سواء في مجال حقوق الإنسان العام أو حقوق الإنسان النوعية مثل حقوق المرأة وحقوق الطفل وحقوق جماعات السكان الأصليين أو الحديث في قضايا ترتبط بالعلم والأخلاق .

وتذكر الكثير من الأدبيات أن سبب هذا الإهمال في دراسة هذه الظواهر الناشئة هو ما يسمى بالـ *methodological nationalism* بمعنى أن فكرة الدولة القومية كوحدة أساسية فاعلة على الساحة الدولية وعلى الساحة الداخلية هيمنت على العقل السياسي بما لم يسمح معه بأن يتم رؤية أو وضع تلك الظواهر في الاعتبار . وهذه القومية المنهاجية كانت ظاهرة ومسيطرته حتى مع بروز العولمة ومع الوعي بكثير من القضايا من خلال علم العلاقات الدولية . وربما كان هذا هو السبب وراء ظهور المراجعات التي تحاول أن تؤسس لفكرة المجتمع المدني العالمي من خلال القضايا التي تتبناها سبل وأشكال الفعل والحركة لتحقيق هذه الأهداف التي تدور في مجملها حول حقوق الإنسان وتعيد في نفس الوقت تعريف منظومة هذه الحقوق لتفعل بالأساس الحقوق التي لا تلتفت إليها الدول في كثير من الأحيان وهي الحقوق الاجتماعية والاقتصادية.

هناك بين مستويات المنظومات الدولية توازيات وتقاطعات وتنازعات حيث تحاول مسارات المجتمع المدني العالمي مناطق السياسات الدولية والنظر في إعادة تعريفها والحقيقة أنها نجحت في العقد الأخيرين في فرض وجودها على مشهد التنظيم الدولي، فلم يك ن معتاداً من قبل على سبيل المثال في قم ومؤتمرات الأمم المتحدة أن يكون هناك مكان أو مساحة للجمعيات الأهلية، لكن مع منتصف التسعينات كان هناك تبني لبعض الجمعيات بما مكنها من الحصول على مكانة في بعض المنظمات الدولية. إلا أن هذا لم يؤدي إلي انتهاء أو غياب القم م الموازية الأكثر راديكالية التي رفضت أن تدخل في ندية أو شراكة مع المنظمات الأهلية ورأت أن هناك نوع من أنواع تقسيم الأدوار خاصة مع ظهور المنتديات الاجتماعية أو المنتدى الاقتصادي الموازي للمنتدى الاقتصادي الدولي بشكل واضح .

وإذا حاولنا النظر بأسلوب نظري وراى هذا التحول سنجد أنه انتقل من سعي الجمعيات والمجتمعات المدنية المختلفة والجماعات والشبكات والحملات وانتقادها لعدم تطبيق القوانين والاتفاقات الدولية للدفاع عن حقوق الإنسان سواء المتعلقة بالمرأة أو الطفل أو الإعلانات العامة والوثائق الدولية وبالتالي بدأ البحث عن آليات فعلية لضمان تحقيق هذه الحقوق وصولاً إلي ملاحقة من لا يطبق هذه الحقوق وقد ساعدت العولمة على الوصول إلي هذه المرحلة، وهناك العديد من الأمثلة والنماذج التي يمكن أن نذكرها في هذا الإطار ومنها تأسيس المحكمة الجنائية الدولية عام ١٩٩٨، وهناك أيضاً تطویر شديد لكثير من الأدبيات التي تبحث كيف أن المجتمعات المدنية القومية والمجتمع المدني العالمي قد ساهما بشكل مباشر في تأسيس هذه المجتمعات المدنية التي أصبحت تتحدى فكرة سيادة الدولة القومية بالمفهوم التقليدي من أجل مساءلة من يقومون أثناء النزاعات المسلحة بانتهاك حقوق الأفراد وأيضاً هناك نموذج آخر بارز في إطار الإتحاد الأوروبي وهو الدفاع عن حقوق الإنسان وإمكانية أن يتقدم أي فرد حتى إذا لم يكن مواطناً في الإتحاد الأوروبي لمحكمة حقوق الإنسان الأوروبية بعيداً عن إطار وسيادة دولته القومية.

هذه الأشكال الجديدة تعيد الإرادة للفعل الدولي الجماعي الاجتماعي الأوسع خارج الأطر المؤسسية . فدائماً ما كان يتم الإشارة إلي المنظمات الدولية الحكومية والمنظمات الدولية غير الحكومية لكن الوضع الآن أصبح أكثر مرونة لاستيعاب أفعال الأفراد خارج الأطر المؤسسية وربما أكثر النماذج على ذلك هو حركة مناهضة الحرب وحركات مناهضة الرأسمالية عندما تخرج مسيرات بمئات الألوف وأحياناً بالملايين بدون وجود إطار جامع حاكم مؤسسي .

وتحاول الورقة البحث في هذه القضايا من خلال قراءة لتقرير المجتمع المدني العالمي الذي صدرت منه سبعة أجزاء حتى الآن من جامعة لندن والذي بدأ إصداره قبل الحادي عشر من سبتمبر .

ومن المزايا الجوهرية للتقرير أنه يعكس في ذاته فعل المجتمع المدني العالمي لأن المجتمع المدني العالمي ليس فقط السلام الأخضر وليس الحركات الإجتماعية العابرة للقارات وليس حركات مناهضة العولمة ذات الأصول الاشتراكية والماركسية الجديدة وإنما المجتمع المدني العالمي يضم مثل المجتمع المدني المحلي الجامعات والدراسات وشبكات الدراسات والبحوث والكثير من الشبكات الإعلامية وشبكة الإنترنت التي أصبحت مجتمعاً مستقلاً بذاته .

ومن الناحية الهيكلية ينقسم التقرير إلى إطار نظري وقضايا تمت مناقشتها خلال هذا العام الذي يصدر فيه التقرير مع إطلاله على الأبعاد الهيكلية أو التنظيمية للمجتمع المدني العالمي صعوداً وهبوطاً ، تحولاً وتغييراً ونشوءاً مع وجود إهتمام واضح جداً بالبعد الإمبريقي في رصد إنتقالات التمويل والأفراد وعدد التجمعات التي نشأت وشكلها وهل هي تجمعات منظمة أم أنها مثل المظاهرات وغيرها وهل هي حملات منتظمة وهل المنظمات الدولية الحكومية شاركت فيها وهل ظهرت قمم موازية أم لا .

وأنا أرى أن الجانب الإحصائي مهم جداً، حتى لا يتم المبالغة في وصف ما يجري الآن أو القول على الجانب الآخر أن كل هذه الظواهر لا تنقص في سيادة الدول شيئاً وأن النظام الدولي لم يتغير كثيراً وأن تلك الظواهر المسماة بالمجتمع المدني العالمي لم تفلح في منع أبو غريب وجوانتنامو ومنع نشوب الحروب ومنع العدوان على أفغانستان وعلى العراق على الرغم من أن حركة مناهضة الحرب كانت حركة عالمية إنتظمت بشكل قومي جداً ونظمت صفوفها وجمعت تحت مظلتها الملايين، أي أن المجتمع المدني عبارة عن فقاعة .

اللافت للنظر أيضاً هذا الترواح في الاهتمام - في كل تقرير - بتطوير قضايا نظرية ومفاهيم نظرية لبحث الظاهرة، وهذه التقارير ميزتها أنها تقوم بما لم تقوم به كثير من الدراسات في مجال القانون الدولي والعلوم السياسية . فالعلوم التقليدية دائماً ما تقوم بالتظير لشيء موجود او حدث بالفعل ، إنما بالنسبة للمجتمع المدني وبسبب أنه قائم على رمال متحركة وعلى أوضاع بالغة التغير طوال الوقت نجد أن هناك نوع من أنواع المرونة المفاهيمية والاحتياج الدائم لتطوير مفاهيم وأدوات لفهم ما يجري من ظواهر ومستجدات مع عدم الرغبة - في نفس الوقت - في أن تكون هذه المفاهيم جامدة لأن الظاهرة نفسها تتغير حرفياً من عام إلى آخر بل تحدث لها تغييرات نوعية أثناء العام الواحد .

ويعتبر الإطار المفاهيمي ثري جداً في كل الأعداد السبعة حيث يتحدث عن إعادة الإعتبار للجوانب الثقافية وهو ما يتزامن مع ما كان سائداً في التسعينات ومع مطلع الألفية من عودة الإهتمام في العلاقات الدولية بالبعد الثقافي ولعل التقرير يضم أسماء لبعض الشخصيات التي لها باع طويل في التنظير لنظرية العلاقات الدولية من الناحية الثقافية . كذلك ظهر البعد الديني بشكل واضح فكلما نزلنا في مستوى التحليل من الدولي إلى الإجتم اعى سنجد بالضرورة الشفاهي والرمزي واللغوي وبالتالي أرى

أن هذا التقرير أضفى بعداً جديداً في فهم وتفسير وتوصيف المقصود بحقوق الإنسان من وجهات نظر مختلفة. هناك أيضاً تأكيد على الحاجة لتطوير اقترايات متعددة الثقافات لتفسير معنى الحقوق التي يتحدث عنها المجتمع المدني العالمي وإن لم يستخدم كلمة "حقوق الإنسان" بشكل صريح في القضايا التي يتناولها. ولكن إذا نظرنا في الموضوعات التي تشغل هذا المجتمع سنجد أنها تدور حول حقوق الإنسان بالأساس وأنه هو العمود الفقري لتلك القضايا.

هناك أيضاً تداخل في المجتمع المدني العالمي ف يما بين رؤيته للنظام الدولي من الناحية القانونية والناحية المؤسسية، وبين رؤيته لنظام الدولي من ناحية العدالة والبعد الاقتصادي في هذا الإطار . حيث يتضح جداً إهتمام الأفراد بالعدالة الموجودة على الساحة، وبالتالي يظهر الإهتمام بقضايا الفقر وقضايا الرأسمالية ومناهضة الرأسمالية وإعادة النظر فيها بعد أن تم السكوت عنها بعد سقوط الاتحاد السوفيتي وأزمة النظرية الماركسية التي ربما كانت هي الدافع وراء استمرار الجدل سابقاً بحكم الأدوات المنهجية التي كانت تتبناها والتحليل الطبقي، والصمت أثناء مرحلة الثمانينيات، كل هذا أدى إلي عودة المجتمع المدني العالمي وإهتمام المجتمع المدني العالمي بالقضايا التي تعبر عن خلل هيكل النظام الاقتصادي الدولي وتحيزه للقوى الكبرى بدرجة كبيرة، لذلك ظهر الحديث عن العلم بإعتباره هو الأداة الأمثل لحل المشكلات وإعادة البعد الأخلاقي في المجالات المختلفة كالزراعة والصناعة والتسليح، كذلك ظهر الحديث عن نشر الديمقراطية والنظم الاستبدادية وكيف يمكن أن يقوم المجتمع المدني العالمي بوقف العنف ليس فقط ضد الأطراف الدولية وإنما العنف في داخل الدول تجاه الأطفال والنساء والجماعات الأقل حظاً، وهناك أيضاً إهتمام بأن يكون للمجتمع المدني العالمي دور في إصلاح الأمم المتحدة والدفع نحو إصلاح هيكل الأمم المتحدة التي هي في النهاية رمانة الميزان في الحديث عن القانون الدولي وكيف يمكن أن يدافع عن حقوق الإنسان .

واختم بمحاولة لتحليل قراءتي للأعداد التي صدرت من التقرير والتي تتوازي مع تطور المجتمع المدني العالمي منذ ٢٠٠١ وحتى ٢٠٠٨ . فقد تطور المجتمع المدني العالمي بشدة نتيجة الثورة التي حدثت بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر وارتباك المشهد والذي عكس في نفس الوقت التغيير في أسلوب التنظير والتفكير .

أول شئ هو أزمة التمثيل في المجتمع المدني العالمي، فالسؤال هو : هل يمثل المجتمع المدني العالمي أحداً؟ وبأسلوب آخر يمكن التساؤل عن الدول والحكومات وهل تمثل بدورها شعوبها ام لا؟ ويعيداً عن الرومانسية والمثالية يثور التساؤل حول من الذي يمثله المجتمع المدني العالمي، فهل يمثل الناس، هل يمثل المستضعفين .

النقطة الثانية هي التساؤل هل المجتمع المدني العالمي فعلاً وهل يستطيع أن يدافع عن حقوق الإنسان بمفهوم عالمي وقد تم توجيه بعض الإنتقادات للمجتمع المدني العالمي في تلك النقطة لأنه حتى

في الناحية الكمية التي اهتم التقرير برصدها، سنجد أن معظم المؤتمرات كانت تحدث في الشمال كما أن المشاركات تربو على الـ ٧٠% من الذين يأتون من الصفوف المعارضة للعولمة من دول الشمال أي التيارات التقدمية في داخل دول الشمال، أي التي تملك الإمكانيات وتملك التمويل وتملك الخطاب وتملك المنصات الإعلامية التي لا يملكها الجنوب.

كذلك ظهرت فكرة المسؤولية ومن الذي يحدد فكرة مسؤولية هذا المجتمع المدني *accountability* وما هي درجة التسييس التي يمكن أن يخضع لها المجتمع المدني العالمي لأنه إذا كانت الهياكل الاقتصادية والسياسية خاضعة لعلاقات القوى فما الذي يمنع هذا المجتمع أيضاً أن يكون خاضعاً بدرجة عالية للتسييس وما هي العلاقة الغامضة بين هذا المجتمع المدني الذي يحاول أن يؤسس لحقوق الإنسان الاجتماعية والإقتصادية ويفعل الإتفاقيات الدولية مع الشركات العابرة للقارات .

وفي جملة أخيرة رصدت الورقة ملامح هذه المنظومة المركبة التي يمكن أن تساهم في تطوير الأبحاث التي قدمت في هذا المؤتمر من منظور النقد الحضاري أو الفلسفة والرؤية الكامنة وراء الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وما تفرع عنه من إتفاقيات وإعلانات، فالمجتمع المدني العالمي مهتم تحت عنوان واسع بالحقوق بشكل عام، فهو مهتم بحقوق الإنسان لكنه أيضاً مهتم بإعادة تعريف حقوق الأوطان والسيادة وأنه مهتم أيضاً بإستعادة بعد حقوق الثقافات والأديان بشكل واضح وأنه أيضاً يركز على بعد حقوق الجماعات وأشكال العمران المختلفة وأنه به توجه لما يسمى بحقوق الأبدان كالأيدز والحركة النسوية وحركات الشواذ التي تكتسب زخماً رغم قلة حجمها لكنها قادرة على التعبئة بشكل قوى، أيضاً سنجد أن هذا المجتمع المدني العالمي لديه سعي مستمر للبحث عن الميزان أو البحث عن التوازن ما بين الطبيعة وإحتياجات الإنسان والبشر والعلم والأبعاد الأخلاقية المرتبطة بالعلوم الحديثة الطبية والكميائية والفرق بين ما هو فردي وما هو جماعي والتمييز ما بين العنف والعنفوان وشكراً.